حركة بدائل مواطنة
ⴰⵎⵓⵔⴰⵔ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
Mouvement alternatives citoyenne

A L C I

برنامج التربية المدنية الشاملة

"مشروع اسمع صوتي / SEME3 SOUTI

LISTEN TO MY VOICE "

بشراكة بين حركة بدائل مواطنة و الوكالة

الأمريكية للتنمية الدولية

حق الأشخاص في وضعية إعاقة في التمثيل وتدبير الجماعات الترابية

الفهرس

السياق: 3
لماذا هذه الكراسة؟ 4
مقدمة: 5
الإطار المعياري لحق الأشخاص في وضعية إعاقة في المشاركة السياسية العامة. 7
الإطار المعياري الدولي. 7
الحق في المشاركة السياسية العامة للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان: 7
الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي إعاقة. 8
الإطار المعياري الوطني. 9
حق المشاركة من خلال دستور يوليوز 2011. 9
حق المشاركة من خلال القوانين الوطنية 10
مداخل وآليات المشاركة العامة للأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم في تدبير الجماعات. 12
المشاركة من خلال آليات الديمقراطية التمثيلية. 12
المشاركة في العمليات الانتخابية. 12
المشاركة في عملية ملاحظة الانتخابات. 12
الانخراط في الأحزاب والعمل معها. 13
تجارب وممارسات جيدة في مجال المشاركة في الانتخابات والعمل مع الأحزاب. 14
تجربة بعض منظمات المجتمع المدني بالأقاليم الصحراوية. 14
تجربة مركز إعلام وتوجيه الأشخاص ذوي الإعاقة بسلا. 15
تجربة بعض منظمات المجتمع المدني بشمال المغرب. 15
المشاركة من خلال آليات الديمقراطية التشاركية المحلية. 17
الانخراط في المنظمات المدنية والديناميات المحلية. 17
المشاركة من خلال هيئة المساواة ومقاربة النوع وتكافؤ الفرص. 17
المشاركة من خلال العرائض. 18
المشاركة في إعداد برنامج عمل الجماعة، تنفيذه وتقييمه. 18
المشاركة من خلال آليات موضوعاتية محلية للتشاور والحوار حول الإعاقة. 18
تجارب وممارسات في مجال المشاركة من خلال الديمقراطية التشاركية. 19
تجربة جمعية أجيال امقريصات بوزان. 19
تجربة منظمات الأشخاص في وضعية إعاقة بمدينة طنجة. 19
إعداد خطة عمل تشاورية حول الإعاقة بجماعة حميس أنجرة. 20
خلاصة 21

السياق:

يرتبط المشروع ارتباطا وثيقا بالسياق المغربي الحالي والذي اتسم بإصلاحات تشريعية ومؤسسية وقانونية هامة تم الاضطلاع بها ومباشرتها منذ عام 2011 ولكن يتسم أيضًا بحالة من نفور المواطنين والمواطنات من الشأن العام لعدم إشراكهم في صنع القرار الديمقراطي المحلي والجهوي، الشيء الذي غالبًا ما يشعر الشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة بعدم أهميتهم من طرف الفاعلين السياسيين وصناع القرار على المستويين الجهوي والمحلي، أضف إلى ذلك أن الجماعات الترابية في كثير من الأحيان لا تعترف بأدوار منظمات المجتمع المدني و عادة ما تكون مترددة في إشراكهم في تصميم وصياغة السياسات العمومية الترابية وأيضا عدم وجود استجابة إيجابية واستماع جيد من صانعي القرار لمقترحات الفاعلين المدنيين على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما يجعل المواطنات والمواطنين وخاصة النساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة أقل ثقة في قدرتهم على التأثير في صنع القرار والتغيير على المستوى المحلي الشيء الذي يصعب عملية إشراكهم في الأنشطة المدنية والسياسية والاجتماعية، ولهذا يهدف المشروع إلى المساهمة في تعزيز المشاركة المدنية لهذه الفئات الاجتماعية المهمشة (الشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة) في العملية الديمقراطية والإدماج السياسي.

من خلال تحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

-توعية المواطنين والمواطنات والشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة من بأدوارهم ومسؤولياتهم وواجباتهم في الحياة المدنية والاقتصادية والاجتماعية داخل مجالهم الترابي من أجل المساهمة الفعالة في التغيير المنشود محليا.

-تعزيز المشاركة المدنية والمشاركة الفعالة والفاعلة للمواطنين والمواطنات في عملية صنع القرار المحلي والجهوي وفي تطوير السياسات العمومية الترابية .

-تطوير وتعزيز قنوات وآليات التواصل المجتمعي من اجل حوار فعال لتعزيز المشاركة المدنية للشباب والنساء والمجتمع المدني.

لماذا هذه الكراسة؟

هذه الكراسة موجهة بالأساس إلى الفاعلين الجمعويين و الجمعيات المهتمة بالشأن العام و أيضا عموم المواطنات والمواطنين وتغلب عليها صفة العمومية وعدم التخصص فهي بمثابة بانوراما عامة أولية تم تجميعها من مختلف الكتابات التي كتبت في الموضوع من قبل خبراء ومتخصصين و أكاديميين و بشكل مختصر ومبسط لتقدم الخطوة الأولى لمن يريد أن يستزيد في القراءة والبحث .

فهي لم تلتزم بالضوابط الأكاديمية بشكل حرفي بل عملت على تبيان القواعد الدستورية والتشريعية والتنظيمية، ذات الصلة بالموضوع محاولة الاستجابة للمستويات المعرفية المتباينة للنشطاء والناشطات في الجمعيات والمنظمات الوطنية والمحلية وما تقتضيه الممارسة المدنية اليومية من تفاعل مع السياسات التنموية في مجملها،

لذلك حاولت الكراسة أن تقدم بلغة سلسة مجموعة من المفاهيم والأدوات بغية تسهيل تعاطي الفاعل المدني والمواطنين والمواطنات مع مختلف أنواع السياسات العمومية والترابية والقطاعية وخاصة ما يتعلق بحق الأشخاص في وضعية إعاقة في التمثيل وتدبير الجماعات الترابية.

فهي بمثابة أدوات و أدلة عملية حول الحقوق والواجبات و الحق قي الوصول للمعلومة بهدف تمكين المواطنين والمواطنات ومساعدتهم على فهم حقوقهم وواجباتهم وتعتبر أيضا أداة للتنشيط و التأطير والتعبئة و التحسيس.

الأهداف العملية للكراسة :

- نقل رسائل حول المشاركة المدنية المواطنة بشكل أفضل وجعلها أكثر جاذبية و إثارة؛
- دليل عمليً للمواطنين والمواطنات حول الحقوق والواجبات ومشاركة المواطنين في عملية صنع القرار؛
- استخدام الكراسة خلال أنشطة التوعية والتعبئة و التحسيس المبرمجة في إطار المشروع.

مقدمة:

منذ مدة والأشخاص في وضعية إعاقة يخوضون نضالات ويقودون مبادرات ترافعية، ليتم الاعتراف بحقوقهم الإنسانية كجزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الانسان العالمية، وهو ما تم من خلال اعتماد الأمم المتحدة لاتفاقية دولية خاصة بحقوقهم في 13 دجنبر 2006، والتي تميزت بمشاركة واسعة حقيقية لحركة الإعاقة الدولية في مختلف المشاورات والمفاوضات ذات الصلة بها، وقد أطر ذلك شعار "**لا شيء لنا بدوننا**".

وبعد هذا الاعتراف، تواصل العمل من أجل التجسيد الفعلي لأحكام ومعايير الاتفاقية الدولية المذكورة، ولا سيما ما يرتبط بالحق في المشاركة السياسية العامة، وفي السياق المغربي وأخذا بعين الاعتبار للحراك الوطني والإقليمي، الذي انطلق في 2011 وما أفرزه من تعديلات وإصلاحات سياسية ودستورية،فتحت المجال لتوسيع قاعدة المشاركة المواطنة للجمعيات والمواطنين والمواطنات، خاصة عبر آليات الديمقراطية التشاركية الوطنية والترابية، وهو ما يشكل فرصا ومداخل لتعزيز مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في تدبير الشأن العام المحلي.

بيد أن المنظومة القانونية المؤطرة للديمقراطية التمثيلية، وخاصة ما يرتبط بالعمليات الانتخابية، لم تدمج حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بشكل بارز وواضح، وهو ما أثر على مستوى مشاركتهم السياسية، إذ أنه وحسب البحث الوطني حول الإعاقة لسنة 2014، لا يتجاوز عدد الأشخاص الذين يشاركون في الأنشطة السياسية والنقابية 2.7%، ولا تتجاوز نسبة المترشحين منهم في الانتخابات المحلية والوطنية 2%، وحسب تقرير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري حول المتابعة الإعلامية لانتخابات شتنبر 2021، لم يتم تناول قضايا الإعاقة إلا في 3.25% من العرض المضاميني المرصود لمواكبة الحملة الانتخابية، نصفها بثته القنوات والإذاعات العمومية، ولم تعط الكلمة للأشخاص ذوي الإعاقة سوى في 1% من المضامين المحتسبة، ثلثها بالخدمات التلفزيونية، ولم تستعمل لغة الإشارة إلا في 174 محتوى انتخابي، حلها كانت في النشرات الإخبارية عبر الاعلام العمومي، وحسب بعض المصادر

الجمعوية (في غياب المعطيات الرسمية)، بلغ عدد الأشخاص في وضعية إعاقة في الانتخابات الأخيرة 120 شخص على الصعيد الوطني، لم يتمكن سوى 13 شخصا منهم من الولوج إلى المجالس المنتخبة أغلبهم على صعيد الجماعات.

يحاول هذا الكتيب توضيح العناصر الواردة أعلاه من خلال تناول الإطار المعياري لحق الأشخاص في وضعية إعاقة في التمثيل بالمجالس المحلية المنتخبة والمشاركة في تدبير شؤون مجتمعاتهم المحلية، من خلال آليات الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، مع استحضار بعض التجارب ذات الصلة.

الإطار المعياري لحق الأشخاص في وضعية إعاقة في المشاركة السياسية العامة.

يتناول هذا الفصل الإطار المعياري الدولي والوطني لحق الأشخاص في وضعية إعاقة في التمثيل بالمجالس الجماعية المنتخبة، وكذلك حقهم في المشاركة في تدبير جماعتهم من خلال توظيف آليات الديمقراطية التشاركية، كما يقدم بشكل مركز بعض التجارب المحلية والوطنية ذات الصلة.

الإطار المعياري الدولي.

تشكل منظومة حقوق الإنسان الإطار المرجعي الأساسي لحق الأشخاص في وضعية إعاقة في المشاركة العامة،وفي تدبير شؤون مجتمعاتهم والتعبير عن آرائهم بشكل حر ومستقل، وقد أثرتها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المعتمدة منذ 2006 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتفسيرها لتلك المعايير وتطويرها، أضحت معها إطارا جامعا ودقيقا لهذا الحق.

الحق في المشاركة السياسية العامة للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان:

تتحدد المعايير الدولية لحق الأشخاص في وضعية إعاقة في المشاركة السياسية العامة، من خلال الشرعة الدولية لحقوق الانسان، المكونة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في 10 دجنبر 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاصبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1966، وكذلك الاتفاقيات الموضوعاتية أو الفئوية ، كاتفاقية مناهضة كل أشكال التميز العنصري لسنة 1965 واتفاقية مناهضة كل أشكال التعذيب والاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة، الطفل، المهاجرين وأسرهم والأشخاص ذوي الإعاقة.

ويمكن من خلال قراءة مركزة في مواد هذه الاتفاقيات تحديد هذه المعايير، على سبيل المثال وليس الحصر كالتالي:

- حرية الرأي والتعبير.

- حرية التأسيس والانضمام للمنظمات السياسية (الأحزاب)، النقابية والمدنية.
- الحق في الانتخاب والترشيح بشكل حر ونزيه ومستقل.
- الحق في الولوج لمناصب القرار العليا.
- حرية النشر والصحافة.
- الحق في التظاهر السلمي والتجمعات.
- حظر كل أشكال التمييز في مجال المشاركة على أساس الجنس، العرق، اللغة، الإعاقة أو أي وضع آخر.

الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي إعاقة

كما سبقت الإشارة تشكل الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي إعاقة الإطار المرجعي الأساسي لحق الأشخاص في وضعية إعاقة في المشاركة السياسية العامة، إذ قاربته بشكل عمودي وأفقي، وبقراءة مركزة للمضامين ذات الصلة، خاصة الواردة في المواد 3 ، 4 و29، يمكن تحديد المعايير المتعلقة بالمشاركة السياسية العامةللأشخاص في وضعية إعاقةحسب هذه الاتفاقية كالتالي:

- احترام الاستقلال الذاتي للأشخاص في وضعية إعاقة وحرية تقرير خياراتهم بأنفسهم.
- حظر كل أشكال التمييز في مجال المشاركة العامة، وضمان مشاركتهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع.
- إتاحة إمكانيات الوصول (الولوجيات).
- احترام المساواة بين الرجل والمرأة في مجال المشاركة السياسية العامة.
- كفالة فرص التصويت والترشح.
- ضمان أن تكون إجراءات التصويت ومرافقه ومواده مناسبة وميسرة وسهلة الفهم والاستعمال.
- حماية الحق في الاقتراع السري والحر.

- ضمان الوصول إلى المناصب العليا.
- تهيئة بيئة يتسنى فيها للأشخاص في وضعية إعاقة أن يشاركوا مشاركة فعلية وكاملة في تسيير الشؤون العامة وتشجيعهم على ذلك، ولا سيما المشاركة في المنظمات والشبكات المدنية غير الحكومية، وتأسيس منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتمثلهم على الصعيد المحلي الوطني، الإقليمي والدولي والانخراط في الأحزاب.
- إتاحة المعلومات المتعلقة بالشأن العام والسياسات العامة والترابية بشكل ميسر.
- إتاحة المعلومات عن العمليات الانتخابية،والاستشارات والعمليات التشاورية المحلية والوطنية.
- الحق في الولوج لوسائل الإعلام كمتحدثينومتحدثات ومعبرينومعبرات عن وجهات نظر في قضايا الشأن العام.
- التمكين من التسجيل في اللوائح الانتخابية دون تمييز عبر إرساء إجراءات ناجعة ومحايدة.
- الولوج المتساوي لمكاتب الاقتراع ولإجراءات الاقتراع.
- تمثيل الحكومة في المنظمات الدولية.

الإطار المعياري الوطني.

تتحدد المعايير الوطنية للمشاركة السياسية العامة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الدستور والقوانين ذات الصلة بالعمليات والمؤسسات المعنية بالديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، بالإضافة إلى قانون الإطار رقم 97-13 المتعلق بالنهوضبحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحمايتها.

حق المشاركة من خلال دستور يوليوز 2011.

يعتبر دستور يوليوز 2011 الإطار المعياري الوطني الأساسي لحق المواطنات والمواطنين في وضعية إعاقة في الحق في التمثيل والمشاركة في تدبير الشأن العام، إذ جعل من الديمقراطية المواطنة والتشاركية إحدى أسس نظام الحكم بالمغرب، كما أقر أدوارا دستورية جديدة

لمنظمات المجتمع المدني عندما أسند لها الحق في المشاركة في إعداد القرارات والمشاريع لدى المؤسسات المنتخبة (الفصل12) والسلطات العمومية، والحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع (الفصل 14) والعرائض للسلطات العمومية (الفصل 14) ، ونص على حق الجمعيات والمواطنات في تقديم العرائض للجماعات الترابية وألزم هذه الأخيرة، خلق آليات تشاركية للحوار والتشاور (الفصل 139)، كما أكد على أن مشروعية التمثيلية الديمقراطية تستمد من الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة (الفصل 11)، مقرا حق المواطنين والمواطنات في التصويت والترشح خلال العمليات الانتخابية بدون تمييز.

بالإضافة إلى دسترة الملاحظة المستقلة للانتخابات، كما فتح المجال واسعا للسلطات العمومية لإحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية، تفعيلها، تنفيذها وتقييمها (الفصل 13).

كما أقر الدستور حق جميع المواطنين والمواطنات في حرية التعبير والرأي، والحق في الحصول على المعلومات الموجودة لدى الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة وحريات الاجتماع و التجمهر.

بالإضافة إلى التنصيص على المساواة بين الجنسين في التمتع بكافة الحقوق والحريات وإقرار مبدأ المناصفة بينهما، ناهيك عن أحكام الفصل 33، الذي ينص على توسيع مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد والفصل 34، الذي يلزم السلطات العمومية بتيسير ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لحرياتهم وحقوقهم، والاعتراف للجالية المغربية في الخارج بحقها في المشاركة السياسية.

حق المشاركة من خلال القوانين الوطنية

ينظم الحق في المشاركة السياسية العامة للأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم من خلال عدة قوانين ذات الصلة بالعمليات الانتخابية، الديمقراطية التشاركية، الحصول على المعلومات، تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والحريات العامة، وقانون الإطار 97-13 المتعلق بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحمايتها.

ومن خلال قراءة متأنية ومركزة لها، يمكن تحديد المعايير ذات الصلة بحق الأشخاص في وضعية إعاقة في المشاركة السياسية كالتالي:

- الحق في تأسيس الجمعيات والانتماء إليها.
- حرية الرأي والتعبير.
- الانتماء الحر للأحزاب والنقابات.
- ممارسة الحق في العرائض والملتمسات في مجال التشريع.
- التصويت والترشيح للانتخابات.
- الحق في الحصول على المعلومات.

والملاحظ أن جل هذه القوانين باستثناء قانون الاطار رقم 97-13 المتعلق بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها لا تدمج بعد الإعاقة بشكل بارز وعرضاني، إذ أن جل القوانين المتعلقة بانتخاب مجالس الجماعات الترابية، الغرف المهنية، مجلس المستشارين ومجلس النواب، لا تذكر الإعاقة إلا عند الحديث عن عملية التصويت، حيث يحق لشخص "في وضعية إعاقة ظاهرة" أن يستعين بمرافق من اختياره، وينطبق نفس الشيء على باقي القوانين المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والحق في الحصول على المعلومات، إذ لا تنص على إتاحة المعلومات بطرق ميسرة و ولوج للأشخاص في وضعية إعاقة.

مداخل وآليات المشاركة العامة للأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم في تدبير الجماعات.

تتعدد وتتنوع مداخل المشاركة المواطنة للأشخاص في وضعية إعاقة في تدبير شؤون جماعتهم وصناعة سياساتها وبرامجها التنموية، إذ أن الإطار القانوني المشار إليه خلال الفصل الأول من هذا الكتيب يحدد ويوضح ذلك، كما أن بعض التجارب الوطنية تفتح المجال لتنويع هذه المداخل وآليات المشاركة.

المشاركة من خلال آليات الديمقراطية التمثيلية.

ترتبط دينامية وفعالية المشاركة على مستوى الديمقراطية التمثيلية بالمشاركة في العمليات الانتخابية والانخراط في الأحزاب وتعزيز علاقات تعاون بينها وبين منظمات الأشخاص في وضعية إعاقة.

المشاركة في العمليات الانتخابية.

لكون المنظومة القانونية للانتخابات غير والجة ودامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، يلاحظ أن تشبث منظماتهم بممارسة حقهم في المشاركة السياسية،يعتبر جزءا من استراتيجيات مرافعتهم من أجل إصلاح هذه المنظومة،وإذكاء الوعي بأن ولوجهمالمجالس المنتخبة كمواطنين ومواطنات، ينبني على قدراتهم في تدبير مجتمعاتهم وإغناء ذلك بدمج بعد الإعاقةفي كل العمليات والمشاريع المرتبطة بها.

فهذه المشاركة تعطي عيانية (visibilité) أكثر للأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم، وتطرح تحديا وضغطا على كل المتدخلين في العمليات الانتخابية ولا سيما الإدارة المكلفة بها والأحزاب السياسية.

المشاركة في عملية ملاحظة الانتخابات.

تكتسي المشاركة في عملية الملاحظة المحايدة للانتخابات، أهمية قصوى للأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم، إذ تمكنهم من حماية نزاهة وشفافية الانتخابات، وكذلك تقييم مدى دمجها للأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال رصد مختلف الخروقات والصعوبات المرتبطة

بمشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في المسلسل الانتخابي، واقتراح توصيات وإجراءات لتجاوز ذلك.

الانخراط في الأحزاب والعمل معها.

تبعا للمعايير الدولية والوطنية المتعلقة بحق الأشخاص في وضعية إعاقة في المشاركة السياسية العامة، وتبعا لبعض التجارب التي سنتناولها لاحقا، تعتبر عملية توسيع قاعدة مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الانخراط في الأحزاب دعامة أساسية لتعزيز مشاركتهم السياسية، كما أن انفتاح المنظمات الممثلة للأشخاص في وضعية إعاقة على الأحزاب السياسية وبناء تعاقدات معها، يمكن من تحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لها ويحسن معرفتها بقضايا الإعاقة ودرجة اهتمامها بها.

تجارب وممارسات جيدة في مجال المشاركة في الانتخابات والعمل مع الأحزاب.

أطلقت بعض المنظمات الممثلة للأشخاص في وضعية إعاقة خلال السنوات القليلة الأخيرة، عدة مبادرات تتعلق بتعزيز حق الأشخاص في وضعية إعاقة في الانتخابات تصويتا وترشحا، وكذلك في التعاون مع الأحزاب، ويرصد هذا المبحث تجربة بعض الجمعيات بالأقاليم الصحراوية وشمال المغرب ومدينة سلا.

تجربة بعض منظمات المجتمع المدني بالأقاليم الصحراوية.

انطلقت تجربة العمل مع الأشخاص في وضعية إعاقة والأحزاب السياسية بالأقاليم الصحراوية سنة 2015 ، بمبادرة من جمعية مساندة الأشخاص المعاقين وجمعية آفاق لتأهيل وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، إذ أطلقت الأولى مبادرة "التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة"، والتي شملت رصد وضعية الولوجيات بأماكن ومكاتب التصويت، عقد جلسات عمل مع الإدارة المحلية للانتخابات و لقاءات ترافعية مع الأحزاب السياسية لإقناعهم بترشيح الأشخاص في وضعية إعاقة ودمج قضاياهم في برامجهم الانتخابية، بالإضافة لأنشطة توعوية وتعبوية موجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي سنة 2016، أطلقت جمعية آفاق مشروعها : "الترافع من أجل مشاركة سياسية أكثر فعالية للأشخاص في وضعية إعاقة"، إذ واصلت رصد وضعية الولوجيات بمراكز وصناديق الاقتراع مع السلطات المحلية، مع الترافع لاعتماد لغة الإشارة خلال الحملات الانتخابية، وحسب التقرير المنجز بصدد المبادرتين، فقد تم التوصل إلى جعل جميع مكاتب إيداع الترشيحات والجة وتحسين نسبة من مراكز التصويت الوالجة، ارتفاع نسبة مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في التصويت، ولوج شخصين في وضعية إعاقة(رجل وامرأة)، للمجلس الجماعي بطانطان.

تجربة مركز إعلام وتوجيه الأشخاص ذوي الإعاقة بسلا.

في شهر غشت 2021 وفي سياق التحضير لإجراءات انتخابات 2021، شرع المركز المحلي لإعلام وتوجيه الأشخاص ذوي الإعاقة بسلا، التابع لجمعية أبي رقراق في إنجازعملية **"مشاركة"** لدعم المشاركة السياسية لذوي الإعاقة في العملية الانتخابية بالمغرب، حيث تم مواكبة أزيد من 97 مرشح ومرشحة في وضعية إعاقة ينتمون لمختلف مناطق المغرب من خلال جلسات تكوينية وحوارية، همت كل مستويات التدبير المحلي، وتنظيم الحملات الانتخابية، وكيفية الدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وكافة المواطنين والمواطنات، بمشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة منهم خبراء ومنتخبين السابقين، كما تم إعداد ملصقات إعلامية تعرف بالمرشحين/ت، والجدير بالذكر أن هذه الأنشطة كلها كانت تتم عن بعد، بالنظر لتواجد المستهدفين/ت في مناطق متباعدة، وأيضا بسبب آثار جائحة كوفيد 19، وضرورة احترام التدابير الاحترازية.

كما تم توفير منصات رقمية لتبليغ رسائلهم للساكنة بصفة عامة وللأشخاص في وضعية إعاقة على وجه الخصوص إنتاج فيديوهات قصيرة (كبسولات) تحسيسية ونوعية، وتوزيعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خلق مجموعة واتساب خاصة بالمرشحين والمرشحات، على الرغم من الصعوبات المعبر عنها من طرف المستهدفين في التعامل مع وسائل التكنولوجيا الحديث، فقد استحسن هذه المبادرة 73% منهم وعبر 90% بأنهم كانوا محتاجين لها حسب التقرير التركيبي عن العملية.

تجربة بعض منظمات المجتمع المدني بشمال المغرب.

نكتفي هنا بعرض التجربة المشتركة لجمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب وشبكة الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بشمال المغرب، خلال انتخابات 2015، حيث تم إطلاق مبادرة جهوية لتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك عبر حملة تحسيسية، تميزت بإنتاج شريط فيديو حول العملية الانتخابية وتقديمها

على نطاق واسع كمدخل للتوعية بأهمية إعمال حق الأشخاص في وضعية إعاقة في المشاركة السياسية.

وفي نفس السياق ، تم تنظيم ورشات تكوينية للمسؤولين الحزبيين الجهويين حول ذات الموضوع، وورشات تفكير مشترك، أفضت لتوقيع ميثاق عمل بينها وبين المنظمتين المبادرتين والفروع الجهوية للأحزاب السياسية شمل التزاماتهم، المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في البرامج الانتخابية وفي برامج وسياسات الجماعات الترابية، وتابعت الجمعية وشركائها ، ولا سيما الشبكة وأرضية التنسيق الوطنية للشبكات العاملة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جهودها خلال انتخابات 2021، بعقد جلسات ترافعية مع الأمناء العامين للأحزاب السياسية، وتسليمهم مذكرات حول إدراج بعد الإعاقة في سياسات الأحزاب وإصلاح المنظومة الوطنية للانتخابات، لتصبح أكثر فاعلية ودمجا للأشخاص في وضعية إعاقة وهو ما انعكس إيجابيا ، إذ أن 13 حزب رشح الأشخاص في وضعية إعاقة في حين لم يتجاوز ذلك 03 أحزاب خلال انتخابات 2015، كما أن 10 أحزاب أدمجت بعد الإعاقة في برامجها وتحسنت مقاربتها للموضوع، حسب الدراسة المنجزة من طرف ذات المنظمات المدنية حول رصد وتقييم مستوى دمج بعد الإعاقة في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية بمناسبة انتخاب أعضاء وعضوات مجلس النواب في 08 شتنبر 2021.

المشاركة من خلال آليات الديمقراطية التشاركية المحلية.

تتنوع آليات ومداخل مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم في إطار ما تتيحه الآليات الترابية الجديدة للديمقراطية التشاركية وما يمكن استخلاصه من تجارب ناجحة في العمل مع الجماعات والانخراط في الديناميات المحلية.

الانخراط في المنظمات المدنية والديناميات المحلية.

يشكل انخراط الأشخاص في وضعية إعاقة في مختلف منظمات المجتمع المدني، وتأسيس جمعيات ممثلة لهم ولهن أحد المداخل الأساسية لتوسيع مشاركتهم في القرار المحلي، ناهيك عن المساهمة في الديناميات المحلية المتصلة بالترافع من أجل القضايا المحلية، لما يتيحه ذلك من فرص لإبراز قضايا الإعاقة على الصعيد المحلي، وللتأثير الإيجابي على الجمعيات المدنية الغير المختصة لتدمج أفقيا بعد الإعاقة في عملها.

المشاركة من خلال هيئة المساواة ومقاربة النوع وتكافؤ الفرص.

يشكل إرساء وتفعيل هيئات المساواة ومقاربة النوع وتكافؤ الفرص بالجماعات،فرصة لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة النساء منهم ومنظماتهم من المشاركة في تدبير الشأن الجماعي، ويمكن تصور ذلك على المستويات التالية:

- الحصول على العضوية داخل الهيئة: لذلك على المنظمات أن تقدم ترشيحات لذلك خاصة النساء ذوات الإعاقة المؤهلات.
- إدماج بعد الإعاقة بشكل أفقي في كل أعمال وأنشطة الهيئة.
- جعل قضايا النوع الاجتماعي والإعاقة حاضرة في انشغالات الهيئة خاصة عند إعداد وتقديم الآراء الاستشارية العامة،وآراء أخرى ذات الصلة بالتمييز المزدوج والمركب ضد النساء ذوات الإعاقة وأمهات الأطفال والطفلات ذوات إعاقة.
- نسج علاقات تعاون مع الجمعيات المتخصصة والهيئة في مجال الإعاقة باعتبارها خلفية داعمة لعملها.

المشاركة من خلال العرائض.

يمكن الأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم استعمال الحق في تقديم عرائض للجماعات الترابية لطلب إدراج نقطة في جدول أعمال دورات المجلس، إذ يعتبر ذلك فرصة لنقل اشتغالاتهم لصانع القرار على مستوى الجماعة، ودفعه لاعتماد إجراءات وتدابير داعمة لحقوقهم، خاصة في مجال الولوجيات المعمارية والنقل، بالنظر لاختصاصات الجماعة على هذا المستوى ولذلك في العلاقة مع إعداد الميزانية الجماعية المرعية لبعد الإعاقة.

المشاركة في إعداد برنامج عمل الجماعة، تنفيذه وتقييمه.

يلزم المشرع المغربي رئيس الجماعة بإعداد برنامج عمل خلال السنة الأولى لانتداب المجلس، وذلك بمقاربة تشاركية تسمح بإشراك الساكنة ومنظماتهم في إعداده، كما يسمح له بخلق آليات أخرى غير تلك المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات والمقاطعات، لهذا يعتبر ذلك مدخلا أساسيا للأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم للمشاركة في هذه العملية، واقتراح حلولا للقضايا والإشكالات المحلية من خلال أفكار مشاريع، والتأثير في مسار إعداد برنامج عمل وتتبع تنفيذه و المشاركة في تحيينه وتقييمه، مع استحضار أهمية عاملي تقوية القدرات واليقظة طيلة مسار إعداده.

المشاركة من خلال آليات موضوعاتية محلية للتشاور والحوار حول الإعاقة.

يتيح الفصل 13 من الدستور للسلطات العمومية، خلق آليات للحوار والتشاور إضافية وبناء على بعض التجارب، التي سيأتي ذكرها لاحقا، يمكن للأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم المبادرة في اقتراح على السلطات العمومية وعلى مجالس الجماعات، خلق آليات موضوعاتية للتشاور والحوار المحلي حول القضايا والاشكاليات المحلية المرتبطة بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة كمسألة الولوجيات، التربية الدامجة، المشاركة الاجتماعية، الحماية الاجتماعية.

تجارب وممارسات في مجال المشاركة من خلال الديمقراطية التشاركية.

في سياق ما يتيحه الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية من آليات، لتعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات ومنظمات المجتمع المدني، في تدبير الشأن العام المحلي والتأثير في صناعة السياسات الترابية المحلية، أنجزت بعض الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بشمال المغرب مبادرات تهم خلق آليات لإشراك الأشخاص في وضعية إعاقة في السياسات المحلية وتقديم العرائض لذات الغرض.

تجربة جمعية أجيال امقريصات بوزان.

بادرت جمعية أجيال مقريصات للتنمية، بقيادة مبادرة تقديم عريضة لجماعة وزان، لخلق هيئة استشارية للالتقائية والتعاضد حول الولوجيات وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، إذ صادق المجلس على هذه العريضة وتم الشروع في تشكيل الهيئة.

وقد تميزت هذه المبادرة بالعمل التشاركي الاستباقي مع مختلف المتدخلين بمدينة وزان في موضوع الإعاقة، وتأسيس شبكة جمعوية متخصصة في الدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من مختلف الجمعيات النشيطة بالمدينة، بالإضافة إلى أن الهيئة في تصورها العام مفتوحة العضوية في وجه المنتخبون /ت والسلطات المحلية والمصالح الخارجية للوزارات والأشخاص مورد.

تجربة منظمات الأشخاص في وضعية إعاقة بمدينة طنجة.

تتميز تجربة منظمات الأشخاص في وضعية إعاقة بمدينة طنجة، بتركيزها على مسألة الولوجيات، إذ وظفت ثلاث جمعيات آلية العريضة، وهي جمعية الأخوة للأشخاص المعاقين حركيا وجمعية الشباب الانطوائي وجمعية التواصل للصم، للدفاع عن حق الأشخاص في وضعية إعاقة في الولوج ونقل هذا الانشغال /المطلب لأجندة مجلس الجماعة، ويتعلق الأمر بالولوج إلى النقل الحضري واعتماد لغة الإشارة من طرف جماعة طنجة في مرافق القرب ذات الصلة المباشرة بالمواطنين والمواطنات وخلال مداولات المجلس.

وقد صادق المجلس على هذه العرائض الثلاث في فترات زمنية متفرقة، لكن الجمعيات الثلاث عندما لاحظت عدم شروع المجلس في إعمال /مضامين هذه العرائض أسست لجنة ثلاثية للمتابعة والمرافعة، وبدأت اتصالاتها بالمجلس.

من جهة أخرى قدم اتحاد الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بولاية طنجة، عريضة لذات المجلس من أجل خلق فضاء تشاوري حول الإعاقة وهو ما تم فعلا، إذ تم توظيف آلية تشاركية من أجل خلق آلية للحوار والتشاور في تأليف ملحوظ بينهما.

إعداد خطة عمل تشاورية حول الإعاقة بجماعة حميس أنجرة.

في مجال قروي بجماعة خميس أنجرة، أطلقت الجمعية اليوسفية للإعاقة الحركية فرع خميس أنجرة، مشروع إعداد خطة عمل محلية حول الإعاقة، بمقاربة تشاركية عملت من خلالها على إشراك الأشخاص في وضعية إعاقة، المنتخبون والمنتخبات، المصالح الخارجية والجمعيات النشيطة بمركز خميس أنجرة، سبقها بناء وتعزيز قدرات هؤلاء الفاعلين في مفاهيم الإعاقة والتنمية الدامجة والمرافعة وتأسيس شبكة جمعوية محلية تعنى بكل قضايا التنمية.

بعد استكمال كل مراحل الإعداد والمصادقة على الخطة، ثم الشروع في التواصل مع كل الأطراف المتدخلة للشروع في تنفيذ الإجراءات والتدابير الواردة في الخطة، إذ استجابت مؤسسة التعاون الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية، المديرية الإقليمية للتعليم ومديرية الشباب والرياضة وتم الشروع في تنفيذ ما يدخل في اختصاصاتها من إجراءات.

خلاصة

البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، الذي أعلنت عنه "وزارة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية"، في أبريل 2016، افرز ان نسبة انتشار الإعاقة بالمغرب عام 2014، تبلغ 6.8 بالمائة من الساكنة، أي أزيد 24.5 بالمائة من عدد الأسر المغربية معنية بالإعاقة. من جهة اخرى كانت المندوبية السامية للتخطيط قد أبرزت في رقم آخر، نشرته عام 2014، أن حوالي 400 ألف شخص في المغرب، يعانون من عجز تام؛ أي عدم القدرة على القيام بواحدة من هذه الأنشطة: الرؤية، السمع، المشي أو صعود الأدراج، التذكر أو التركيز، الاعتناء بالذات، والتواصل باستعمال اللغة المعتادة.

هذه الارقام المؤسساتية تزكيها ايضا ارقام و احصائيات انتجها المجتمع المدني المختص كالتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة الذي كشف في دراسة انجزها سنة 2016. أن 72.5 بالمائة من الأشخاص في وضعية إعاقة، لا يشاركون في الأنشطة الاجتماعية.هذه الارقام وغيرها دفعت الحكومة المغربية الى اعادة النظر في سياستها اتجاه الاشخاص في وضعية اعاقة من خلال اقرار حقهم في الولوج الى الفضاء العام عبر تمكينهم من مدن تكفل لهم سهولة الولوج.

بدعم من

هذه الكراسة (تمت من خلال الدعم السخي للشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)

المحتويات والآراء الواردة في هذه الوثيقة هي من مسؤولية المستفيد من منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة

Ce livret a été rendu possible grâce au généreux soutien du peuple américain par l'intermédiaire de l'Agence des États-Unis pour le développement international (USAID).

Le contenu et les opinions exprimées dans ce document relèvent de la responsabilité du destinataire et ne reflètent pas avant les vues de l'USAID

قم 21 الطابق 4 إقامة مكاتب النور ،شارع الجيش الملكي ،المدينة الجديدة ،فاس المغرب
الهاتف :0619991340/ الهاتف/الفاكس: 0535733478
mouvementalci@gmail.com
WWW.citoyennete.ma